المطلب التاسع

توحيد الصفات ونفي قياس التمثيل وقياس الشمول

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.

فقد تحدثنا في محاور المطلب السابق عن أنواع الدلالات وتعلقها بالأسماء والصفات، وبينا أن دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على ما عناه المتكلم ووضعه له، وأن دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على بعض ما عناه المتكلم ووضعه له.

كما علمنا أن دلالة اللزوم هي دلالة الشيء على سببه، ودلالة الالتزام هي دلالة الشيء على نتيجته، وبينا أن اللازم من النقل الصحيح إذا صح أن يكون لازما فهو حق؛ لأن كلام الله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، كما أن كلام النبي ﷺ وحي من الله ﷻ لا ينطق فيه عن الهوى .

وبينا أن الأسماء الحسنى تدل على العلمية والوصفية معا، وليس كما ذهبت المعتزلة إلى أن أسماء الله أعلام بلا أوصاف، وضربنا أمثلة لأنواع الدلالات المختلفة لبعض أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب

والسنة.

وفي هذا المطلب نتناول بإذن الله الحديث عن توحيد الصفات ونفي قياس التمثيل وقياس الشمول، وبيان بعض القواعد الأساسية لفهم منهج أهل السنة والجماعة في هذا الباب، وذلك من خلال المحاور التالية:

- **التوحيد أساس الاعتقاد السلفي في باب الصفات.**

القاعدة الأولى التي قام عليها اعتقاد السلف الصالح في التعرف على أوصاف الله ﷻ هي توحيده وإفراده عمن سواه، فهم يتميزون عن سائر الناس بهذه الصفة، صفة التوحيد، سواء كان ذلك في إيمانهم بربوبية الله تعالى وإفراده بالخلق والأمر، كما قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ الأعراف:٥٤.

أو كان في عبادتهم له سبحانه، فلا يخضعون لأحد عن إخلاص ومحبة ورغبة إلا لله، ولا يشركون معه في العبادة سواه، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴿٥﴾﴾ البينة:٥.

أو كان في إيمانهم بما أثبته الله لنفسه من أنواع الكمالات في الأسماء والصفات، فالتوحيد يُقصد به في باب الصفات إفراد الله سبحانه بذاته وصفاته وأفعاله عن الأقيسة والقواعد والقوانين التي تحكم ذوات المخلوقين وصفاتهم وأفعالهم.

والدليل على ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ الشورى:١١.

والشاهد من الآية أن الله سبحانه بين انفراده عن أوصاف المخلوقين وكل ما يحكمهم، بجميع ما ثبت له من أوصاف الكمال والجمال، وعلو شأنه فيها بأنواع الحسن والجلال.

وقال تعالى في أول سورة الإخلاص: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾ الإخلاص:١، وقال في نهايتها مبينا معنى الأحدية: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾ الإخلاص:٤. أي أن الأحد هو المنفرد بأوصاف الكمال، الذي لا مثيل له فنحكم على كيفية أوصافه من خلاله، ولا يستوي مع سائر الخلق، فيسري عليه قانون، أو قياس، أو قواعد تحكمه كما تحكمهم، لأنه الذي اتصف بالتوحيد، وانفرد عن أحكام العبيد.

وقال تعالى: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾ مريم:٦٥، والمعنى الذي دلت عليه الآية، هل تعلم لله شبيها مناظرا يدانيه أو يساويه، أو يرقي إلي سمو ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، وعلى ذلك فلا يمكن بحال من الأحوال أن نخضع أوصاف الله لما يحكم أوصاف البشر من قوانين.

ومن هنا يمكن القول، إنه من البلاهة العقلية أن نطبق قوانين الجاذبية الأرضية على استواء الله على عرشه، أو على حملة العرش، أو على نزوله إلي السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل؛ لأن ذلك ينطبق على الكائنات الأرضية، ولا ينطبق على رب البرية، فهو منفرد

متوحد عن قوانين البشر بذاته وصفاته وأفعاله.

ومعلوم أننا لم نر الله، ولم نر له مثيلا، أو شبيها، أو نظيرا، والشيء لا يعرف إلا برؤيته، أو برؤية نظيره، فكيف نقول كما قالت الجهمية والمعتزلة والمتكلمون الأشعرية لو كان الله على العرش لكان محمولا؟!

ولذلك فإن السلف الصالح فرقوا بين النصوص التي تدل على المخلوق، والنصوص التي تدل على الخالق، فالنصوص التي تدل على المخلوق تليق به، وظاهرها مراد في حقه، وهي معلومة المعني لورودها في القرآن والسنة باللغة العربية، وكذلك معلومة الكيفية؛ لأننا نراها بحواسنا ومداركنا، أو نري نظيرها، فنحكم عليها بالتشابه أو المثلية.

أما النصوص القرآنية والنبوية التي تدل على الخالق فهي معلومة المعني أيضا؛ لأن الله ﷻ خاطبنا باللغة العربية، لا باللغة الأعجمية، فلا يمكن القول إن كلام الله بلا معني، أو إن كلام الله يشبه كلام الأعاجم والألغاز التي لا تفهم.

أما الكيفية الغيبية للصفات الإلهية التي دلت عليها تلك النصوص فهي كيفية حقيقية، معلومة لله، وتليق به، لكنها مجهولة لنا، لا نعلمها، لأننا ما رأينا الله ﷻ. روى مسلم أن النبي ﷺ: (تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لنْ يَرَي أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ﷻ حتى يَمُوتَ) [(١)].

وكذلك ما رأينا لكيفيته سبحانه وتعالى نظيرا، أو مثيلا نحكم عليها

---

(١) رواه مسلم في كتاب الفتن، باب ذكر ابن صياد ٤/٢٢٤٥ (١٦٩).

من خلاله إذ يقول الله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ الشورى:١١.

• **لا بد للتوحيد من نفي قياس التمثيل والشمول.**

من الأمور الهامة التي ينبغي الحذر منها صيانة للقاعدة الأولى، وحتى لا يُهدم التوحيد في قلب المسلم، أو تشوبه شائبة، أن يحذر من نوعين من القياس حرمهما الله ﷻ على من استخدمهما في حقه، وقد وقع فيهما أهل الضلال من الممثلة والمشبهة الذين جسدوا في أذهانهم صورا للمخلوقات، وزعموا أن أوصاف الله التي وردت بها النصوص في الكتاب والسنة على هذه الكيفية. وقد استخدم الممثل النوع الأول من القياس، وهو قياس التمثيل، والنوع الثاني استخدمه المشبه، وهو قياس الشمول، وأحيانا يطلق عليه المكيف.

قال ابن تيمية رحمه الله: (وأعظم المطالب، العلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله، وأمره ونهيه، وهذا كله لا تنال خصائصه لا بقياس الشمول، ولا بقياس التمثيل، فإن الله تعالى لا مثل له فيقاس به، ولا يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها، فلهذا كانت طريقة القرآن، وهي طريقة السلف والأئمة، أنهم لا يستعملون في الإلهيات قياس تمثيل وقياس شمول تستوي أفراده، بل يستعملون من هذا وهذا قياس الأولى، فإن الله له المثل الأعلى) [1].

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣١٨/٧، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

النوع الأول: قياس التمثيل، وهو إلحاق فرع بأصل في حكم جامع لعلة؛ فالممثل جعل صفة الإنسان التي لا يعرف غيرها أصلا، وجعل صفة الله ﷻ التي دلت عليها النصوص فرعا، ثم طابق الفرع على الأصل، وحكم بينهما بالتماثل.

ولو سئل عن السبب في هذا التمثيل؟ لقال: لأن الله له أوصاف، والإنسان له أوصاف قد ذكرت بنفس الألفاظ، فهذا يوجب التماثل، ومن أجل ذلك حكمت بأن استواء الله على العرش يماثل استواء الإنسان، ووجه الله يماثل وجه الإنسان، ويد الله تماثل يده، وهكذا في سائر أوصاف الله وأوصاف الإنسان.

قيل له: (ما من شيئين إلا بينهما قدر مشترك وقدر فارق، فمن نفى القدر المشترك فقد عطل، ومن نفى القدر الفارق فقد مثل) [1].

- **ما من شيئين إلا بينهما قدر مشترك وقدر فارق.**

لقد علم العقلاء أن قول الممثل باطل، لا يتوافق مع العقل السليم، فلو قيل: نملة قوية، وسفينة قوية، فهل صورة النملة كصورة السفينة، لاشتراكهما في لفظ قوية؟

وإذا كانت أوصاف البشر مختلفة، فهناك فرق كبير بين عرش بلقيس وعرش سليمان، ووجه يوسف عليه السلام ووجه غيره من بني الإنسان، فإن الفرق أعظم وأكبر من باب أولى بين أوصاف الخالق سبحانه وتعالى

(١) الرسالة التدمرية ضمن مجموع الفتاوى ٣/٦٩.

وأوصاف المخلوق، وسيقر المسلم في خشوع وخضوع أن استواء الله ليس كاستواء البشر، ووجهه تعالى ليس كوجوههم، وسائر أوصافه ليست كأوصافهم، وأن الله ﷻ ليس كمثله شيء في ذاته وصفاته وأفعاله، وتلك طريقة الموحدين.

أما الممثل لأوصاف الله بأوصاف البشر فهو ظالم لنفسه، متقول على ربه ما ليس له به علم، فهو في الحقيقة تخيل في ذهنه أن صفة الله الواردة في نصوص الكتاب والسنة كصورة إنسان، ثم عظمها له الشيطان، فعبدها على أنها المقصودة عند ذكره لأوصاف الرحمن، وهو في الحقيقة إنما يعبد صنما، ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في وصف حال الممثل: الممثل يعبد صنما [(١)].

• **شرح ابن أبي العز للقدر المشترك والقدر الفارق.**

ذكر ابن أبي العز الحنفي في شرحه للعقيدة الطحاوية أن أهل السنة اتفقوا على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولكن لفظ التشبيه ونفيه عن الله، قد صار في كلام الناس لفظا مجملا، يراد به المعنى الصحيح ويراد به معنى باطل[(٢)].

أما المعنى الصحيح لنفي التشبيه عن الله، والذي يتداوله عامة

---

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل ٦/٣٤٨، والأربيلية لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى ٥/١٩٦،ومسألة تحسين العقل وتقبيحه لابن تيمية ضمن الفتاوى ٨/٤٣٢.

(٢) انظر بتصرف شرح العقيدة الطحاوية ص٩٨.

الناس فهو ما نفاه القرآن، ودل عليه العقل من أن خصائص الرب تبارك وتعالى، لا يوصف بها شيء من المخلوقات، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته سبحانه، فقوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الشورى:١١. رد على الممثلة المشبهة، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ الشورى:١١. رد على النفاة المعطلة، فمن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق، فهو المشبه المذموم، ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق، فهو نظير النصارى في كفرهم لما جعلوا عيسى عليه السلام إلها متصفا بصفات الخالق[1].

وأما المعنى الباطل لنفي التشبيه عن الله الذي يتداوله العامة، فالمراد منه أنهم لا يثبتون لله شيئا من الصفات، فلا يقال له قدرة، ولا علم، ولا حياة؛ لأن العبد موصوف بهذه الصفات! ولازم هذا القول أنه لا يقال له: حي عليم قدير؛ لأن العبد يسمى بهذه الأسماء، وكذلك كلامه وسمعه وبصره وإرادته وغير ذلك.

وهم يوافقون أهل السنة على أنه موجود حي عليم قدير، والمخلوق يقال له موجود حي عليم قدير، ولا يقال هذا تشبيه يجب نفيه، وهذا مما دل عليه الكتاب والسنة وصريح العقل، ولا يخالف فيه عاقل، فإن الله سمى نفسه بأسماء، وسمى بعض عباده بها، وكذلك سمى صفاته بأسماء، وسمى صفات خلقه ببعضها، وليس المسمى

---

(١) السابق بتصرف ص٩٨.

كالمسمى. فسمى نفسه، حيا، عليما، قديرا، رؤوفا، رحيما، عزيزا، حكيما، سميعا، بصيرا، ملكا، مؤمنا، جبارا، متكبرا. وقد سمى بعض عباده بهذه الأسماء[1].

فقال: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾الروم:١٩.

وقال: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ۝٢٨ ﴾الذاريات:٢٨.

وقال: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ۝١٠١ ﴾ الصافات:١٠١.

وقال: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٢٨ ﴾ التوبة:١٢٨.

وقال: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٢ ﴾الإنسان:٢.

وقال: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ يوسف:٥١.

وقال: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ ﴾ الكهف:٧٩.

وقال: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا ﴾ السجدة:١٨.

وقال: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ۝٣٥ ﴾ غافر:٣٥.

ومعلوم أنه لا يماثل الحي الحي، ولا العليم العليم، ولا العزيز العزيز، وكذلك سائر الأسماء .

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ ﴾ البقرة:٢٥٥.

وقال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾ النساء:١٦٦.

وقال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ﴾ فصلت:٤٧.

---

(١) السابق بتصرف ص٩٩.

وقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾ ﴾ الذاريات:٥٨.

وقال: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ فصلت:١٥.

وعن جابر بن عبد الله ﷺ أنه قال: (كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخَارَةَ في الأُمورِ كلها كما يعلمنا السورةَ من القرآن، يقول: إذا هم أَحدُكم بالأمرِ، فليركع ركعتين من غَيرِ الفرِيضَةِ، ثم ليقل: اللهم إِني أَستخِيرُك بعلمك، وأَستقدِرُك بقدْرَتك، وأَسأَلك من فضْلك العظِيم، فإِنك تقدِرُ ولا أَقدِرُ، وتعلم ولا أَعلم، وأَنت علام الغُيوب، اللهم إِن كنت تعلم أَن هذا الأَمرَ خَيرٌ لي في دِيني ومعاشِي وعاقبةِ أَمرِي، أَوْ قال: عاجِل أَمرِي وآجِله، فاقدُرْه لي، ويسرْه لي، ثم بارِك لي فيه، وإِن كنت تعلم أَن هذا الأمرَ شَرٌّ لي في دِيني ومعاشِي وعاقبةِ أَمرِي، أَوْ قال: عاجِل أَمرِي وآجِله فاصرِفه عني، واصرِفني عنه، واقدُرْ لي الخَيرَ حيث كان، ثم رَضِّني به، ويسمي حاجَته) [(١)].

وفي حدِيث عمارِ بن ياسرٍ ﷺ الذي رواه النسائِي وغيره عن النبي ﷺ، أَنه كان يدعو بهذا الدعاء: (اللهم بعلمك الغَيب وقدْرَتك على الخَلق، أَحيني ما كانت الحياةُ خَيرًا لي، وتوفني إِذا كانت الوفاةُ خَيرًا لي، اللهم إِني أَسأَلك خَشْيتك في الغَيب والشَّهادَةِ، وأَسأَلك كلمةَ الحق في الغَضَب والرِّضَا، وأَسأَلك القصدَ في الغِنى والفقرِ، وأَسأَلك نعيما لا ينفدُ، وقرَّةَ عين لا تنقطع، وأَسأَلك الرِّضَا بعدَ القضَاء،

---

(١) رواه البخاري في التطوع، باب ما جاء في التطوع ١/٣٩١ (١١٠٩).

وأَسألك بردَ العيشِ بعدَ الموْت، وأَسألك لذةَ النظَرِ إلى وجْهك الكرِيم، والشَّوْق إلى لقائِك، في غَيرِ ضَرَّاء مضِرَّةٍ، ولا فتنةٍ مضِلةٍ، اللهم زَينا بزِينةِ الإِيمان، واجْعلنا هدَاة مهتدِين)[1].

فقدْ سمى الله ﷻ ورسوله ﷺ صفات الله علما وقدرة وقوة. وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ الروم:٥. وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ﴾ يوسف:٦٨.

ومعلوم أَنه ليس العلم كالعلم، ولا القوةُ كالقوةِ، ونظَائِرُ هذا كثيرَةٌ. فالله تعالى مخْتص بوُجُودِه وعلمه وقدْرَته وسائِرِ صفاته، والعبدُ لا يشْركه في شَيء من ذلك. والعبدُ أَيضًا مختص بوُجُودِه وعلمه وقدْرَته، والله تعالى منزَّه عن مشَاركةِ العبدِ في خَصائِصه[2].

وإِذا اتفقا في مسمى الوُجُودِ والعلم والقدْرَةِ، فهذا القدر المشترك عند التجرد عن الإضافة إلى الخالق أو المخلوق، هو أمر مطلق كلي يُوجَدُ في الأذهان فقط، ولا يوجد في الأعيان، والموْجُودُ في الأَعيان مخْتص بمن أضيف إليه فقط ولا اشْترَاك فيه[3].

---

(١) رواه النسائي في السنن الكبرى في كتاب صفة الصلاة ٣٨٧/١ (١٢٢٨)، وأحمد في المسند ٢٦٤/٤ (١٨٣٥١)، وصححه الألباني والأرنؤوط، وانظر مشكاة المصابيح بتحقيق الألباني (٢٤٩٧).

(٢) السابق بتصرف ص١٠٠.

(٣) السابق بتصرف ص١٠٢.

• الاتفاق في اللفظ المجرد لا يوجب التماثل.

وهذا موضع اضطرب فيه كثيرٌ من علماء الكلام، حيث توهموا أن الاتفاق في مسمى هذه الأشْياء عند التجرد، يُوجِب التماثل والتشابه وأن يكون الوُجُودُ الذي للرب ﷻ كالوُجُودِ الذي للعبدِ [١].

وأَصل الخَطأ والغلط توهمهم أَن هذه الأَسماء العامة المشتركة الكلية عند التجرد، يكون مسماها المطلق الكلي عند الإضافة والتخصيص هو بعينه ثابت في هذا الشخص المعين وهذا المعين، وليس كذلك، فإِن ما يوجَدُ في الواقع، لا يوجَدُ إلا معينا مختصا بصاحبه، وبينه وبين غيره عند الإضافة والتخصيص قدر فارق ولا بد.

وهذه الأسماء إِذا سمي الله ﷻ بها كان مسماها مخْتصا به يليق بالله، فإِذا سمي بها العبدُ كان مسماها مخْتصا به يليق به. فوُجُودُ الله ﷻ وحياته لا يشَارِكه فيها غيَره، بل وُجُودُ هذا المخلوق يختلف عن وجود مخلوق آخر من نفس النوعية، لا يشْرَكه فيها غيَره، فكيف بوُجُودِ الخَالق ووجود المخلوق؟

وبهذا ومثله يتبين لك أَن المشَبهة أَخَذوا هذا المعنى المشترك العام عند التجرد، وزَادُوا فيه على الحق بإلغاء القدر الفارق فضَلوا، وأَن المعطلةَ أَخَذوا نفي المماثلةِ بوجْه من الوُجُوه، وزَادُوا فيه على الحق بإلغاء القدر المشترك عند التجرد حتى ضَلوا، وأَن كتاب الله ﷻ دَل

---

(١) السابق بتصرف ص١٠٣.

على الحق المحضِ الذي تعقله العقول السليمةُ الصحيحةُ، وهو الحق المعتدِل الذي لا انحرَاف فيه. فالنفاةُ أَحسنوا في تنزِيه الخَالق سبحانه عن التشْبيه بشَيء من خَلقه، ولكن أَساءوا في نفي المعاني الثابتةِ لله تعالى عند التخصيص والتقييد، والمشَبهةُ أَحسنوا في إِثبات الصفات، ولكن أَساءوا بزِيادَةِ التشْبيه[١].

واعلم أَن المخَاطب لا يفهم المعاني المعبرَ عنها باللفظِ إِلا أَن يراها بعينه، أَوْ يرى ما يشبهها، وإِلا فلا يمكن تفهم المخَاطبين بدُون هذا قط، حتى في أَول تعليم معاني الكلام بتعليم معاني الأَلفاظِ المفرَدَةِ، مثل ترْبيةِ الصبي الذي يُعلَّم البيان واللغَة، يُنطق له بلفظِ ويشَارُ له إِلى مدلوله إِن كان مشْهودا بالإِحساس الظّاهرِ أَوِ الباطن، فيقال له: لبن، خُبزٌ، أُم، أَب، سماء، أَرْضٌ، شَمس، قمرٌ، ماء، ويشَارُ له مع العبارَةِ إِلى كل مسمى من هذه المسميات، وإِلا لم يفهم معنى اللفظِ ومرَادَ الناطق به.

وليس أَحدٌ من بني آدم يستغني عن التعليم السمعي، كيف وآدَم أَبو البشَرِ أَول ما علمه الله تعالى أُصول الأَدِلةِ السمعيةِ، وهي الأَسماء كلها، وكلمه وعلمه بخِطاب الوحي ما لم يعلمه بمجَرَّدِ العقل. فدَلالةُ اللفظِ على المعنى هي بواسطةِ دَلالته على ما عناه المتكلم وأَرَادَه[٢].

---

(١) السابق بتصرف ص١٠٣.

(٢) السابق بتصرف ص١٠٤.

والرَّسول ﷺ لما بين لنا أُمورًا لم تكن معرُوفة قبل ذلك، وليس في لغة العرب لفظٌ يدُل عليها بعينها، أَتى بأَلفاظٍ تناسب معانيها تلك المعاني، وجَعلها أَسماء لها، فيكون بينها قدْرٌ مشْترَك، كالصلاةِ، والزَّكاةِ، والصوْم، والإِيمان، والكفرِ.

وكذلك لما أخبرنا بأُمورٍ تتعلق بالإِيمان بالله واليوْم الآخِرِ، وهم لم يكونوا يعرِفونها قبل ذلك حتى يكون لهم أَلفاظٌ تدُل عليها بعينها، أَخَذ من اللغَةِ الأَلفاظَ المناسبةَ لتلك بما تدُل عليه من القدْرِ المشْترَك بين تلك المعاني الغَيبيةِ، والمعاني الشُّهودِيةِ التي كانوا يعرِفونها، وقرَن بذلك من الإِشَارَةِ ونحوِها ما يعلم به حقيقةُ المرَادِ، كتعليم الصبي[1].

وأَما ما يُخبِرُ به الرَّسول ﷺ من الأُمورِ الغَائِبةِ، فقدْ يكون مما أَدْرَكوا نظِيرَه بحسهم وعقلهم، كإِخْبارِهم بأَن الرِّيح أَهلكت عادًا، فإِن عادًا من جِنسهم، والرِّيح من جِنس رِيحهم، وإِن كانت أَشَدَّ. وكذلك غَرَق فرْعوْن في البحرِ، وكذا بقيةُ الأَخْبارِ عن الأُمم الماضِيةِ، ولهذا كان الإِخْبارُ بذلك فيه عبرَةٌ لنا، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الْأَلْبَابِ﴾ يوسف:١١١.

وقدْ يكون الذي يخْبِرُ به الرَّسول ﷺ مما لم يدْرِكوا مثله، أو لم يوافق ما رأوه في الحقيقةِ من كل وجْه، لكن في مفرَدَاته ما يشْبه مفرَدَاتهم من بعضِ الوُجُوه. كما إِذا أَخْبرَهم عن الأُمورِ الغَيبيةِ

---

(١) السابق بتصرف ص١٠٤.

المتعلقةِ باللهِ واليوْمِ الآخِرِ، فلا بدَّ أَن يعلموا معنى مشْترَكا عاما عند التجرد عن الإضافة، وتشبيها بين مفرَدَات تلك الأَلفاظِ وبين مفرَدَات الأَلفاظِ مما علموه في الدُّنيا بحسهم وعقلهم.

فإِذا أخبرنا عن الأُمورِ الغَائِبةِ، فلا بدَّ من تعرِيفنا المعاني المشْترَكة بينها وبين الحقائِق المشْهودَةِ، والاشْتباه الذي بينهما، وذلك بتعرِيفنا الأُمورَ المشْهودَةَ. ثم إِن كانت مثلها، لم نحتجْ إِلى ذكرِ الفارِق، كما تقدَّم في قصص الأُمم، وإِن لم تكن مثلها، بُين ذلك بذكرِ الفارِق، بأَن يقال: ليس ذلك مثل هذا، ونحو ذلك.

وإِذا تقرَّرَ انتفاء المماثلةِ، كانت الإِضَافةُ وحدَها كافية في بيان الفارِق، وانتفاء التساوِي لا يمنع منه وُجُودُ القدْرِ المشْترَك، الذي هو مدْلول اللفظِ المشْترَك عند التجرد [1].

• قياس الشمول يستوي فيه الأفراد تحت حكم واحد.

النوع الثاني من الأقيسة التي حرمها الله في حقه هو قياس الشمول، وهو القانون الشامل، أو الأحكام العامة التي تطبق على جميع الأفراد، أو كما عرفوه بأنه قياس كلي على جزئي، فالمكيف أو المشبه الذي يستخدم قياس الشمول، جعل الكيفية التي تحكم أوصاف الإنسان قانونا يحكم به على أوصاف الرحمن، كقوله: لو كان الله متصفا بالكلام، لكان له فم ولسان، لأنه لم ير المتكلم في

(١) السابق بتصرف ص١٠٥.

أحكام الدنيا إلا على هذه الكيفية، وكقوله: لو كان على العرش لكان محمولا، فطبق قانون الجاذبية الأرضية على كيفية استواء الخالق كما يطبقها على استواء الإنسان، أو حمله للأشياء.

ومعلوم أن صاحب الفطرة السليمة يأبى أن يقال مثل هذا في أوصاف الله ﷻ، بل يعلم أن هذه الأحكام ربما لا تطبق على الإنسان خارج نطاق الجاذبية الأرضية، مثل أماكن انعدام الوزن، أو المحطات الفضائية، أو ربما يسمع صوتا من غير فم أو لسان، كما يري المسجل يعيد الصوت ويكرره كأنه إنسان.

وإذا قيل: لا يدخل قاعة الاختبار في الكلية إلا طلاب السنة النهائية، علم العقلاء أن ذلك لا ينطبق على الأساتذة المراقبين، أو القائمين على النواحي الإدارية. وإذا قيل: لا يدخل المصنع إلا العاملون، علم العقلاء أن ذلك لا ينطبق على صاحب المصنع ومن رافقه من أولاده وأهله وأصحابه.

وهكذا يعلم العقلاء وأصحاب الفطرة السليمة أن القوانين التي تحكم أوصاف البشر لا تنطبق على ربهم، وأن الله ﷻ ليس كمثله شيء في ذاته وصفاته وأفعاله.

- **خطورة استخدام قياس التمثيل والشمول في حق الله.**

وعلى ذلك يلزم الاحتراز من استخدام هذين النوعين من القياس في حق الله ﷻ، وهما قياس التمثيل وقياس الشمول، لأن النتيجة

المترتبة على استخدام الممثل لقياس التمثيل، واستخدام المكيف أو المشبه لقياس الشمول تتمثل فيما يلي:

١- تعطيل العلم الصحيح بأوصاف الحق التي وردت في نصوص الكتاب والسنة تحت ستار التمثيل والتشبيه، فالممثل عطل الصفة الحقيقية لله ﷻ، ولذا قال ابن تيمية: كل ممثل معطل[1].

٢- الافتراء على الله تعالى حيث ادعى في وصف الله ما لا علم له به، وزعم أن أوصاف الله تشبه أوصاف البشر، وهي في الحقيقة ليست كذلك، وقد حرم الله ﷻ ذلك على عباده فقال: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ الأعراف:٣٣.

وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ الإسراء:٣٦.

قال فخر الدين الرازي في بيان السبب الأول لوجوب تغيير ما دل عليه الكتاب والسنة من أمور حقيقية إلى أشياء معنوية مجازية: (ورد في القرآن ذكر الوجه، وذكر العين، وذكر الأيدي، وذكر الساق الواحدة، فلو أخذنا بالظاهر يلزمنا إثبات شخص له وجه واحد، وعلى

(١) انظر الرسالة التدمرية ضمن مجموع الفتاوى ٣/٧، ٣/٤٩. وبيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية٢/٩٥، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة مكة المكرمة،سنة ١٣٩٢هـ.

ذلك الوجه أعين كثيرة، وعليه أيد كثيرة، وله ساق واحدة، ولا نرى في الدنيا شخصا أقبح صورة من هذه الصورة المتخيلة) [١].

لقد تخيل الرازي في ذهنه صورة قبيحة لربه، رسمتها حسب زعمه الآيات القرآنية، فحاول أن ينفي تلك الصورة بالتحامل على القرآن وادعاء أن ظاهره يفيد البطلان، فوقع في عدة محاذير:

١- أنه رسم صورة لربه كصورة الإنسان، وجعل صورة الإنسان هي أصل القياس لصورة الرب سبحانه وتعالى، وزعم أن ظاهر الآيات القرآنية الواردة في صفات الله ﷻ رسمت صورة لربه هي أقبح من صورة البشر.

٢- أن ظاهر كلام الله ﷻ يلزم بتكوين تلك الصورة التي فهمها، وهذا بهتان عظيم، فالحق تبارك وتعالى لا يقول كلاما لازمه أنه سبحانه وتعالى بهذه الكيفية القبيحة التي يعتقدها الرازي، والتي حاول نفيها حتى لا يقع في هذا اللازم.

٣- أن هذه اللوازم خفيت على رسول الله ﷺ إذ لم يثبت عنه أنه غير معناها إلى أمور معنوية، لا تدل على حقيقة أو وجود الكيفية، وهذا يقتضي أنهم أعلم من رسول الله ﷺ، وهذا محض افتراء.

٤- أن رسول الله ﷺ لو علم تلك اللوازم وتركها، وأوجب التأويل

(١) أساس التقديس ص ١٠٥.

والتبديل من أجلها، دون نص ثابت صرح فيه ﷺ بوجوب التأويل، فما بلغ البلاغ المبين، إذ كيف يترك الناس قرونا في الضلال حتى يأتي الرازي وأمثاله من الأشعرية، ليوضحوا للناس أن الرسول ﷺ وصف ربه بالنقص، ومن ثم يجب أن نغير كلامه بالتأويل حتى يدل على الكمال الواجب في حق الله؟!

٥- يلزمه وصف أصحاب رسول الله ﷺ بضيق الأفق، وعدم الفهم لأنه خفيت عليهم هذه الصورة التي رسمتها الآيات القرآنية لربهم. أما إن علم أصحاب رسول الله ﷺ أن القرآن قد دل على ما يصبوا إليه الرازي من التمثيل، ولم يغيروا المعني إلى أمور معنوية كما فعل هو، فيلزمه وصفهم بالنقص؛ لأنهم رضوا بالباطل، وآمنوا بالرسول ﷺ وهم يعلمون أن خالقهم بهذه الصورة القبيحة.

• المعطلة ضلوا في فهم القدر المشترك والقدر الفارق.

أساس مذهب الأشعرية وكل أتباع الجهمية في تعطيل الصفات أو نفيها سوء فهمهم لمعنى التوحيد، وتخبطهم في إدراك القدر المشترك والقدر الفارق عند التعبير عن الأشياء، فمن المعلوم أنه ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك وقدر فارق، فمن نفى القدر الفارق فقد مثل، ومن نفى القدر المشترك فقد عطل [1].

(١) انظر الرسالة التدمرية لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى ٣/٦٩.

قال ابن تيمية: (سمى الله نفسه بأسماء، وسمى صفاته بأسماء، وكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه، لا يشركه فيها غيره. وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين تماثل مسماهما، ولم يلزم من اتحاد الاسمين عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص اتفاقهما، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص) [١].

ومن ثم فإن الأسماء من جهة اللغة عند التجرد عامة مشتركة، تتخصص دلالتها عند العقلاء بالإضافة والتقييد، فلو قال قائل: هذا فيل كبير، وقال آخر: هذا طائر كبير، فالمشترك بين القولين بعد اسم الإشارة لفظ كبير، وهو عند سائر العقلاء من حيث الدلالة له ثلاثة معان ظاهرة:

الأول: عند إضافته إلى الفيل، فأي عاقل يتصور من دلالته معنى معينا يستوعبه الذهن، حيث يتصور فيلا كبيرا بين بني جنسه من الفيلة.

والثاني: عند إضافته إلى الطائر، فإن العاقل يتصور من دلالته معنى آخر غير المعنى السابق، فهو طائر كبير بين الطيور، ولا يزعم عاقل أنه عندما يسمع قول القائل: طائر كبير، فإنه يتصور جبلا، أو جملا،

(١) مجموع الفتاوى ٣/١٠.

أو فيلا، أو بغلا، أو غير ذلك.

والثالث: إذا قطع لفظ كبير عن الإضافة، وكان وحده مجردا، فإن له معنى آخر يتصور الذهن فيه شيئا عاما، يمكن اشتراك الكل فيه، وإن كانت الألفاظ لا تطلق مجردة بين العقلاء، فلا نرى عاقلا يمشى بين الناس، ويردد لفظ "كبير" عشرات المرات، ولو سئل من تعني بالكبير؟ فيقول: كلمة أرددها، خرجت عن غير قصد، ولا أعنى بها شيئا. فيقال: هذا يهذي، أو به جنون، لأن العقلاء لا يتكلمون بألفاظ مجردة عن الإضافة إلى مسمياتها، أو غير مخصصة بأصحابها أو معانيها.

والله ﷻ له المثل الأعلى، إذا قال في كتابه: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَـٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾﴾ الإنسان:٢، وقال عن نفسه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ النساء:٥٨، فإن السميع والبصير كاسمين أو لفظين من مفردات اللغة لهما من حيث الدلالة ثلاثة أنواع يستوعبها جميع العقلاء:

الأول: إذا أضيفا إلى الإنسان؛ فإن العاقل يعلم معنى كونه سميعا بصيرا، ويعلم الكيفية الحقيقية التي دل عليها هذان الاسمان في حق المخلوق، فالإنسان يسمع بأذن، ويبصر بحدقة، وهذا ظاهر اللفظ عند تخصيصه وتقييده بالإنسان.

الثاني: إذا أضيفا إلى الله ﷻ؛ فإن العاقل يعلم معنى كونه سبحانه سميعا بصيرا، فالله ﷻ يسمع ويرى على الحقيقة، لكن العاقل لا يعلم

الكيفية الحقيقية للوصفين الذين دل عليهما هذان الاسمان في حق الله تعالى؛ فالكيف مجهول لنا؛ لأننا ما رأينا الله ﷻ، وما رأينا له نظيرا، وهو سبحانه وحده الذي يعلم كيف هو؟ وقد أمرنا أن نؤمن بما أخبرنا به عن نفسه، وأن نصدقه تصديقا جازما، وهذا مراد السلف بأن نصوص الصفات على ظاهرها في حق الله ﷻ.

الثالث: إذا قطعا عن الإضافة وانفصلا عن التقييد وكانا مجردين؛ فإن لهما معنى ثالثا عاما ومشتركا غير المعنى الأول والثاني، وهذا لا يكون في الواقع، بل يتصوره الذهن فقط، ولا يلزم أبدا من استعمال الأسماء المجردة في حق الخالق أو المخلوق وجود التطابق بين سمع هذا وذاك، أو بصر هذا وذاك، أو وجود المماثلة والمشابهة بينهما.

ومن هنا يظهر الخطأ الذي وقع فيه المعطل والممثل، لأن المعطل لما شبه الله بخلقه لم يجد الصورة التي كونها في ذهنه مستساغة أو مقبولة؛ فأراد أن ينفيها بمثل ما ذكره المتكلمون من أنواع التأويل، وسحب النصوص عن دلالاتها، فالنصوص المكونة من حروف وكلمات، وهي بدورها تشتمل على الأسماء والصفات، وهذه الألفاظ كمفردات لغوية يستخدمها المتكلم في التعبير عن مراده عند تجردها، وعند ذكر مفرداتها منقطعة عن الإضافة، حيث تكون عامة مشتركة يمكن استخدامها في حق الخالق والمخلوق معا.

أما إذا أضيفت إلى الخالق سبحانه، وقيدت ألفاظها بالدلالة عليه؛

فإنها تدل على معنى يخص الخالق دون غيره، وكذلك إذا أضيفت إلى المخلوق، وقيدت ألفاظها بالدلالة عليه؛ فإنها تدل على معنى آخر يخص المخلوق دون غيره، فهناك قدر مشترك عند التجرد، وقدر فارق عند التخصيص والتقيد، ولا يمكن إهمال القدر الفارق؛ لأن ذلك تمثيل للمخلوق بالخالق، ولا يمكن نفي القدر العام المشترك بين الجميع؛ لأنه تعطيل للألفاظ اللغوية، وإبطال للتفاهم والتواصل في لغة التخاطب بين الإنسانية [١].

وقد تقدم في كلام ابن أبي العز الحنفي أن القرآن تضمن نصوصا كثيرة تدل على أن الله ﷻ سمى نفسه بأسماء، وسمى بعض عباده بأسماء هي في حقهم نظير تلك الأسماء في حقه سبحانه عند التجرد وعموم اللفظ، فسمى نفسه رءوفا رحيما، وسمى بعض عباده رءوفا رحيما، وليس الرءوف كالرءوف، ولا الرحيم كالرحيم، وكذلك سمى نفسه ملكا عزيزا جبارا متكبرا، وسمى بعض عباده ملكا، وبعضهم عزيزا، وبعضهم جبارا متكبرا، وليس هو في ذلك مماثلا لخلقه [٢].

قال أبو عمر الطلمنكي: (وقال قوم من المعتزلة والجهمية لا يجوز أن يسمى الله ﷻ بالأسماء على الحقيقة ويسمى بها المخلوق، فنفوا عن الله الحقائق من أسمائه وأثبتوها لخلقه، فإذا سئلوا ما حملهم على هذا

---

(١) انظر في هذا المعنى بيان تلبيس الجهمية ١/٣٩١.

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ٤/٤٢٥.

الزيغ، قالوا: الاجتماع في التسمية يوجب التشبيه، قلنا: هذا خروج عن اللغة التي خوطبنا بها، لأن المعقول في اللغة أن الاشتباه لا يحصل بالتسمية، وإنما بتشبيه الأشياء بأنفاسها وذواتها، أو بأوصاف وهيئات فيها، كالبياض بالبياض، والسواد بالسواد، والطويل بالطويل، والقصير بالقصير، ولو كانت الأسماء توجب اشتباها وتماثلا، لاشتبهت الأشياء كلها لشمول اسم الشيء لها، وعموم تسمية الأشياء بها) (١).

• ما معنى خلق الله آدم على صورته؟

روى البخاري ومسلم من حديث أَبِي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: (خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أُولَئِكَ النَّفَرِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذرِيَّتِكَ؛ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ: فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةَ اللهِ، فَزَادُوهُ وَرَحْمَةَ اللهِ، فَكل مَنْ يَدْخُل الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَل الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الآنَ) (٢).

أعظم تكريم للإنسان من الله ﷻ أنه خلق آدم ﷺ على صورته في القدر المشترك ليوحد الله في القدر الفارق، فقد خلقه على صورته

---

(١) مختصر العلو للعلي الغفار للحافظ الذهبي ص ٢٦٤.

(٢) رواه البخاري في كتاب الاستئذان، باب بدء السلام ٥/٢٢٩٩ (٥٨٧٣)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير ٤/٢١٨٣(٢٨٤١).

في المعنى العام عند التجرد ليستخلفه في أرضه ويستأمنه في ملكه.

والحديث ظاهر المعنى في أن الله ﷻ صور آدم عليه السلام وجعل له سمعا وبصرا وعلما وحكما وخلافة وملكا وغير ذلك من الأوصاف المشتركة عند التجرد، والتي يصح عند إطلاقها استخدامها في حق الخالق والمخلوق، فالله ﷻ له صورة وآدم عليه السلام له صورة، ولفظ الصورة عند التجرد لا يعني التماثل قط، ولا يكون علة للتشبيه إلا عند من فسدت فطرته من المشبهة والمعطلة.

أما الصورة عند الإضافة والتقييد فصورة الحق لا يعلم كيفيتها إلا هو، لأننا ما رأيناه، وما رأينا له مثيلا، أما صورة آدم عليه السلام فمعلومة المعنى والكيفية، وقد خلق الله آدم على صورته ﷻ في القدر المشترك مع ثبوت الفارق عند أهل التوحيد.

والمقصود بخلق الله للإنسان على صورته أن نؤمن بالمشترك العام اللفظي في الاسم أو الوصف اللغوي عند تجرده عن الإضافة، لنوحد الله في القدر الفارق عند إضافة الاسم أو الوصف إلى الخالق، وأن الإنسان مهما بلغ في وصفه، أو بالغ في تعظيم اسمه فلن يصل إلى وصف الخالق الذي استخلفه في أرضه، واستأمنه في ملكه، فالعاقل حينها لا يتصرف في الأمانة إلا بإذنه، ولا بد أن يرجع فيها إلى شرعه وأمره ونهيه.

وكل ذلك لتظهر آثار أسماء الله وصفاته من خلال الإيمان بقدرة

الله ﷻ وعلاقتها بحكمته، وكيف نجمع في اعتقادنا بين الإيمان بربوبيته مع تحقيق عبوديته والعمل في أرضه بشريعته؟

وعلى ذلك فإن الله لما استخلف الإنسان في أرضه على وجه الابتلاء والامتحان، جعله على صورته في إظهار آثار أسمائه من خلال عبوديته للملك الديان، حيث تعرّف الله إليه بجملة من أسمائه وصفاته ليتقلب في آثارها كل إنسان، فالله ﷻ من أسمائه الرحمن الرحيم، ومعناه اتصافه بالرحمة العامة التي مقتضاها العدل، والرحمة الخاصة التي مقتضاها الفضل، فوجب على كل إنسان أن يكون متصفا بالرحمة العامة والخاصة ليلتزم مع المخالفين له بالعدل، ويتعامل مع إخوانه المؤمنين بالفضل.

والله ﷻ من أسمائه الملك، ومعناه المتصرف في ملكه بأمره وقضائه وحكمه، بحيث لا يظلم أحدا من خلقه، فوجب على الإنسان أن يكون ملكا عادلا يتصرف أيضا في مملكته بحيث لا يظلم أحدا من رعيته. وقد صح الخبر عن رسول الله ﷺ أن أول السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة في ظله يوم لا ظل إلا ظله، إِمَامٌ عَادِلٍ [١].

ومن أسماء الله ﷻ القدوس، ومعناه المنزه في ذاته عن كل نقص،

---

(١) رواه البخاري في كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب فضل من ترك الفواحش ٢٤٩٦/٦ (٦٤٢١)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة ٧١٥/٢ (١٠٣١).

والمتصف بكل كمال وجمال، فوجب على الإنسان أن يكون متصفا بالنزاهة، والبعد عن النجاسة الحسية والمعنوية، ويسعى ما استطاع إلى كمال ذاته، وحسن صفاته، وجمال أفعاله، وبذل الوسع في اكتساب حسن الهيئة والجمال. وقد صح الخبر عن رسول الله ﷺ بأن الله جميل يحب الجمال [1].

والله ﷻ من أسمائه السلام، ومعناه المتصف بالسلامة من كل عيب في ذاته، وسلامة الآخرين من عذابه إذا عبدوه ووحدوه، فوجب على الإنسان أن يكون سالما في نفسه، محافظا على بدنه، محبا لغيره، قد سلم الجميع من لسانه ويده، وقد صح الخبر عن رسول الله ﷺ أن المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده [2].

وهكذا القول في جميع أسماء الله وصفاته التي تعرّف بها إلى النوعية الإنسانية من وقت آدم عليه السلام إلى آخر ولد من الذرية.

ومن ثم فإن أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة، أو الأسماء التسعة والتسعين المطلقة، وكذلك التسعة والتسعين المضافة والمقيدة، هذه الأسماء هي تعرف الله بها، أو بما يماثلها من أوصافه إلى الأنبياء السابقين كما تعرف بها إلى خاتم الأنبياء والمرسلين.

---

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه ١/٩٣ (٩١).

(٢) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ١/١٣ (١٠)، ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل ١/٦٥(٤٠).

• **هل ظاهر نصوص الصفات مراد أو غير مراد؟**

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن من المتأخرين من يقول بأن مذهب السلف هو إقرار النصوص على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد. وهذا اللفظ مجمل، فإن قوله بأن ظاهرها غير مراد، يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين، مثل أن يراد بكون الله قبل وجه المصلى أنه مستقر في الحائط الذي يصلى إليه، وأن الله معنا، ظاهره أنه إلى جانبنا، ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد. ومن قال إن مذهب السلف أن هذا غير مراد فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا هو ظاهر الآيات والأحاديث، فان هذا المحال ليس هو الظاهر، فان الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس وهو من الأمور النسبية [(١)].

وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر، أن هذا ليس هو الظاهر، حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظا ومعنى.

وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله الظاهر غير مراد عندهم أن المعاني التي تظهر من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته، ولا تختص بصفة المخلوقين غير مراد، فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف، أو تعمد الكذب، فما يمكن أحد قط أن ينقل عن

---

(١) انظر بتصرف مجموع الفتاوى ٥/١١١.

واحد من السلف ما يدل لا نصا ولا ظاهرا أنهم كانوا يعتقدون أن ظاهر النصوص، هو أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع، ولا بصر، ولا يد حقيقة.

وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف ويقولون إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف، بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سبحانه وتعالى، ولكن السلف امسكوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها لمسيس الحاجة إلى ذلك.

ويقولون: الفرق بين الطريقين، أن هؤلاء قد يعيِّنون المراد بالتأويل، وأولئك لا يعيِّنون لجواز أن يراد معنى لا يريده الله ﷻ، وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف.

ومن تأمل كلام السلف المنقول عنهم علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة، وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قط، وكثير منهم قد صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك. والله يعلم أني بعد البحث التام ومطالعة ما أمكن من كلام السلف ـ والكلام لشيخ الإسلام ـ ما رأيت كلام أحد منهم يدل لا نصا ولا ظاهرا ولا بالقرائن على نفى الصفات الخبرية، أو نفي إثبات حقائقها. بل الذي رأيته أن كثيرا من كلامهم يدل إما نصا وإما ظاهرا على تقرير سائر نوعية هذه الصفات، ولا أنقل عن كل واحد

منهم إثبات كل صفة على حده، بل الذي رأيته أنهم يثبتون جنسها في الجملة، وما رأيت أحدا منهم نفاها، وإنما ينفون التشبيه، وينكرون على المشبهة الذين يشبهون الله ﷻ بخلقه، مع إنكارهم على من ينفى الصفات أيضا، كقول نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري:

(من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها) [(١)].

وكانوا إذا رأوا الرجل قد أغرق في نفى التشبيه من غير إثبات الصفات، قالوا: هذا جهمي معطل. وهذا كثير جدا في كلامهم، فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئا من الصفات مشبها كذبا منهم وافتراء، حتى إن منهم من غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك، حتى قال ثمامة بن الأشرس من رؤساء الجهمية: ثلاثة من الأنبياء مشبهة موسى حيث قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِي مَن تَشَآءُ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ ﴿١٥٥﴾﴾ الأعراف:١٥٥. وعيسى حيث قال: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾﴾ المائدة:١١٦.

---

(١) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٣/٥٣٢ (٩٣٦)، نشر دار طيبة الرياض، والعلو للعلي الغفار للإمام الذهبي ١/١٧٢ (٤٦٤)، نشر مكتبة أضواء السلف الرياض، وانظر سير أعلام النبلاء ١٣/٢٩٩، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٥/١٩٦.

ومحمد حيث قال: (يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟) (١).

وحتى إن جل المعتزلة تدخل عامة الأئمة، مثل مالك وأصحابه، والثوري وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهوية، وأبى عبيد القاسم بن سلام وغيرهم في قسم المشبهة.

وقد صنف أبو اسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءا سماه "تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة" ذكر فيه كلام السلف وغيرهم في معاني هذا الباب، وذكر أن أهل البدع، كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلقب افتراه، يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد، كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي ﷺ بألقاب افتروها، فالروافض تسميهم نواصب، والقدرية يسمونهم مجبرة، والمرجئة تسميهم شكاكا، والجهمية تسميهم مشبهة، وأهل الكلام يسمونهم حشوية .. إلى أمثال ذلك، كما كانت قريش تسمي النبي ﷺ تارة مجنونا، وتارة شاعرا، وتارة كاهنا، وتارة مفتريا.

قالوا: فهذه علامة الإرث الصحيح والمتابعة التامة، فإن السنة هي ما

---

(١) أخرجه البخاري في الدعوات، باب الدعاء نصف الليل ١/٣٨٤ (١٠٩٤) ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء آخر الليل ١/٥٢١ (٧٥٨).

كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، اعتقادا واقتصادا، وقولا وعملا، فكما أن المنحرفين عنه يسمونهم بأسماء مذمومة مكذوبة، وإن اعتقدوا صدقها بناء على عقيدتهم الفاسدة، فكذلك التابعون له على بصيرة، الذين هم أولى الناس به في المحيا والممات، باطنا وظاهرا [(١)].

في أحد المناظرات سألوا شيخ الإسلام ابن تيمية عن الظاهر: هل هو مراد أم لا؟ فأجابهم بأن هذا ليس في العقيدة، وأنه يتبرع بالجواب عن أكثر من حكى مذهب السلف.. في نفى الكيفية والتشبيه عن نصوص الصفات، وأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، يحتذى فيه حذوه، ويتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات العلم بالكيفية، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات العلم بالكيفية. فظاهر النصوص هو ما يليق بجلال الله تعالى وعظمته، وما يخصه سبحانه دون غيره، وهو المراد عند ذكر أسماء الله تعالى وصفاته، مثل الحي والعليم والقدير والسميع والبصير[(٢)].

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/١١١ بتصرف.

(٢) السابق ٣/٢٠٧ بتصرف.